

## العدل في النفقة بين الزوجات



د . عبد الله بن صالح بن الزبير (\*)

### المقدمة :

الحمد لله الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصِهيراً، وجعل في العلاقة الزوجية مودةً ورحمة وبراً، أحمده سبحانه وأشكره على نعمه التي تترى . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بما في الصدور، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله الهادي إلى خير الأمور . اللهم صلِّ وسلِّم على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحبه . أما بعد

فإن الأسرة أساس المجتمع، منها تفترق الأمم وتنتشر الشعوب . نواة بنائها الزوجان، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣] والأسرة هي المأوى الذي هياه الله للبشر يستقر فيه ويسكن إليه . وفي الزواج معمار الكون وسكن النفس ومتاع الحياة، بقيامه تنتظم

(\*) الأستاذ المساعد بقسم الشريعة بجامعة الطائف .

الحياة ويتحقق العفاف والإحصان، يجمع الله بالنكاح الأرحام المتباعدة والأنساب المتفرقة. وعد الله فيه بالغنى والسعة في الرزق ولا خلف لوعده الله: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢] وفي اختيار لبنة النكاح تتسع الآفاق، فيقرب البعيد ويُبَرِّ القريب. وهموم الزوجين عديدة ومتشعبة، ولكن حسن العشرة وطيب المودة يبدها، ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

ومن لطائف التشريع وإساراه البديعة أن جاءت تشريعاته محققة لصلاح الفرد والجماعة معا، فالمجتمع المسلم بحاجة إلى تكاثر وتناسل ليقوى بنيانه، ويعظم شأنه وكيانه، وليحوز قصب السبق في كل الميادين والمجالات، ولتعظم هيئته بين الأمم، والفرد المسلم بحاجة إلى ذرية صالحة يسعد بها في دنياه وأخراه، ويحتاج إلى النكاح لاعفاف نفسه وتحسينها عن المحرمات، فأباح الله التعدد مثني وثلاث ورباع، لصالح الفرد والمجتمع، وضمن بأحكامه العظيمة وتشريعاته الدقيقة سعادة الفرد وعز الجماعة، وحتى ينتظم جو الأسرة المسلمة الخير والبركة، والفرح والبشر والسرور، جعل العدل أساسا في مشروعية تعدد الزوجات لتحقيق المصالح العظيمة للفرد والأمة وتدفع المفسد والمثالب التي قد تنشأ بسبب هذا الأمر.

وهذا العدل الذي أمر الله تعالى به له ضوابط وحكم وأحكام دقيقة تحدث عنها الفقهاء بل وافردوا كثيرا من مباحثها بمصنفات خاصة، ولكن بعضا من هذه المسائل تحتاج الى مزيد من البحث والتحقيق، ومن ذلك ما يتعلق بالعدل بين الزوجات في النفقة، وهذا البحث جاء ليناقد مسألة مهمة من قضايا النفقة وهي التسوية بين الزوجات في النفقة بعد القيام لكل واحدة بالواجب لها شرعا، وهل يلزم الزوج التسوية فيه ويعد من الأمور التي يستطيعها ولا يلزمه ذلك.

وقد جاءت خطة البحث مشتملة على مقدمة وتمهيد وفصلين :

حيث اشتمل التمهيد على التعدد وجاء في المباحث الآتية :

المبحث الأول : هل الأصل التعدد أم الاقتصار على واحدة ؟

المبحث الثاني : حكمة تشريع التعدد .

المبحث الثالث : العدد المباح من الزوجات والحكمة فيه .

المبحث الرابع : حكمة التحديد بأربع زوجات .

المبحث الخامس : محل استحباب تعدد الزوجات .

كما اشتمل الفصل الأول على التعريف بالعدل وحكمه وضوابطه ومن يجب عليه ومن يستحقه وتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول : تعريف العدل في اللغة والاصطلاح :

المبحث الثاني : ضابط العدل بين الزوجات :

المبحث الثالث : حكم العدل بين الزوجات :

كما اشتمل الفصل الثاني على أحكام العدل في النفقة بين الزوجات وتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول : تعريف النفقة لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : حكم نفقة الزوجة على زوجها وأدلة وجوبها .

المبحث الثالث : سبب وجوب النفقة وشروطه .

المبحث الرابع : مقدار النفقة الواجبة على الزوج .

المبحث الخامس : التسوية بين الزوجات في النفقة .

ثم ختم البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث وثبت المصادر والمراجع .

- وقد كان المنهج في خطة بحث المسائل الفقهية لهذا البحث مقارنة بين المذاهب الأربعة المشهورة على حسب المنهج الآتي :
- إن كانت المسألة محل وفاق بينت ذلك .
  - التزام الترتيب الزمني للمذاهب الأربعة .
  - توثيق الأقوال من المراجع المعتبرة لكل مذهب والاستشهاد بنصوص من كتبهم في بعض الأحيان .
  - عرض الأدلة إن وجدت ثم ذكر القول الراجح مع تضمينه أسباب الترجيح ومناقشة الأقوال المرجوحة .
  - عزوت الآيات إلى سورها مبينا اسم السورة ورقم الآية .
  - خرجت الأحاديث من مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به وإلا خرّجته من مظانه مع حكم أهل العلم عليه .
  - لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في البحث من أجل الاختصار خوفا من تضخم حجم البحث .
- والله أسأل أن يتوب علي وأن يغفر لي تقصيري وزللي، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يمن علينا جميعا باستقامة الحال وصلاح المال والعدل في كل الأمور، إنه سميع مجيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## التمهيد عن تعدد الزوجات

المبحث الأول : هل الأصل التعدد أم الاقتصار على واحدة ؟

الأصل في حكم تعدد الزوجات الإباحة، حيث إن الله سبحانه وتعالى أباح التعدد بشرط العدل، فكان الأصل في التعدد هو الإباحة يقول الله تعالى : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (١).

قال الطبري في التفسير : ( أنكحوا إن أمنتهم الجور في النساء على أنفسكم ما أبحت لكم منهن وحللتها، مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم أيضاً الجور على أنفسكم في أمر الواحدة بأن لا تقدرُوا على إنصافها فلا تنكحوها ولكن تسروا المماليك ) (٢).

قال الشافعي : ( وأحب إليّ أن يقتصر على واحدة وأن أبيع له أكثر ) (٣).

وقد ذهب بعض المتأخرين إلى القول بأن الأصل في الزواج التعدد لمن استطاع ذلك ولم يخف الجور، لما في ذلك من المصالح الكثيرة في عفة فرجه وعفة من يتزوجهن والإحسان إليهن ويكثر النسل الذي تكثر به الأمة، وكثير ممن يعبد الله وحده، ولأنه ﷺ تزوج أكثر من واحدة، وقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ (٤)، وقال ﷺ لما قال بعض الصحابة : أما أنا فلا آكل اللحم وقال آخر : أما أنا فأصلي ولا

(١) سورة النساء، آية (٣).

(٢) الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري، ٧ / ٥٤٠.

(٣) يحيى العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، (١١ / ١٨٩).

(٤) سورة الأحزاب، آية رقم (٢١).

أنام، وقال آخر: أما أنا فاصوم ولا أفطر، وقال آخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، فلما بلغ ذلك النبي ﷺ خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "إنه بلغني كذا وكذا، ولكنني أصوم وأفطر، وأصلي وأنام، وأكل اللحم وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني" (١).

وهذا اللفظ العظيم منه ﷺ يعم الواحدة والعدد (٢).

وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله: (ولا شك أن الطريق التي هي أقوم الطرق وأعدلها هي إباحة تعدد الزوجات...) (٣).

### المبحث الثاني : حكمة تشريع التعدد :

مما لا شك فيه أن ما شرعه الله عز وجل وأباحه لعباده فيه من المصالح والحكم العظيمة التي علم العباد بعضها وربما قصرت أفهامهم عن إدراك بعضها الآخر، فالشريعة إنما جاءت لجلب المصالح ودرء المفسد، وقد أفاض العلماء في الحديث عن أسرار وحكم مشروعية تعدد الزوجات والتي يمكن إجمال بعضها في النقاط الآتية :

١- أن فيه مزيد إعفاف وإحصان لكل من الزوج ومن يتزوج بهن وفيه مزيد أجر وثواب، فقد قال النبي ﷺ: "وفي بضع أحدكم صدقة"، قالوا يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: "أرأيتم لو وضعها في حرام أكان

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، النكاح، باب الترغيب في النكاح، حديث (٥٠٦٣)، ٣/٣٥٤.

(٢) هذا القول للشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، انظر: خالد الجريسي، فتاوى علماء البلد الحرام، ص ٤٩٤.

(٣) الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان، ٣/٣٧٧.

عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر" (١) .

٢- سبب من أسباب كثرة الذرية والنبي ﷺ رغب في ذلك بقوله : ( تزوجوا الودود الولود فإنني مكاثربكم الأمم ) (٢) .

٣- التأسى برسول الله ﷺ لمن قوي على العدل والقدرة على تكاليفه، يقول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ (٣) .

٤- أن المرأة الواحدة تحيض وتمرض وتنفس إلى غير ذلك من العوائق المانعة من قيامها بأخص لوازم الزوجية، والرجل لا تعرض له هذه العوارض ويحتاج الى من يقوم بحقوقه الزوجية .

٥- أن الله أجرى العادة بأن الرجال أقل عدداً من النساء في أقطار الدنيا، وأكثر تعرضاً لأسباب الموت منهن في جميع ميادين الحياة، فلو قصر الرجل على واحدة لبقى عدد ضخم من النساء محروماً من الأزواج، فيضطرون إلى ركوب الفاحشة فالعدول عن هدي القرآن في هذه المسألة من أعظم أسباب ضياع الأخلاق والانحطاط إلى درجة البهائم وعدم الصيانة، وقد قامت في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية مظاهرات نسائية تطالب بتعدد الزوجات حيث بلغ عدد الأيامي (٢٥) مليون امرأة (٤) .

٦- وجود العقم عند المرأة أو العيب الجنسي كالجنون والجذام والبرص والأكزيما الجلدية، والرتق (الانسداد بقطعة لحم) و القرن (الانسداد بعظم) والبخر (نتن

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، حديث (١٠٠٦)، ٧٧٠/٢ .

(٢) أخرجه أبو داود، السنن في النكاح باب النهي عن تزويج من لم يلد، حديث (٢٠٥٠) ٥٤٢/٢، النسائي، النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، حديث (٣٢٢٧)، ٦٦/٦، بسند صحيح .

(٣) سورة الاحزاب، آية (٢١) .

(٤) وهبة الزحيلي، تعدد الزوجات، ص ٢١ .

الرائحة) والأمراض المستعصية كالسرطان ونحوه مما يمنع الاستمتاع، فيمسك الرجل هذه الزوجة لرعايتها والتزوج بأخرى لتحقيق مقاصد النكاح من الاستمتاع والإنجاب .

٧- شدة الرغبة الجنسية أو الشبق بحيث لا تكفيه واحدة ويحتاج إلى أخرى للإحصان والاستعفاف، قال الإمام أحمد (أرى في هذا الزمان للرجل أن يتزوج اثنتين أو ثلاثة أو أربعاً يريد العفة) .

٨- سبب للمصلحة والارتباط بين الناس وقد جعله الله قسيماً للنسب فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾<sup>(١)</sup>، فتعدد الزوجات يربط بين أسر كثيرة ويصل بعضهم بعضاً .

٩- قد يعجب الرجل بامرأة أو العكس بسبب الدين أو الخلق فيكون الزواج هو الطريق الشرعي للقاء كل منهم بالآخر<sup>(٢)</sup> .

١٠- قد يحدث خلاف بين الزوجين ويتفرقان بالطلاق، ثم يتزوج الرجل زوجة أخرى، ثم تزول الخلافات بين الرجل وزوجته الأولى ويرغب في العودة إليها فيكون التعدد حلاً لهذه المواقف<sup>(٣)</sup> .

١١- ومن حكم التعدد زيادة الألفة والمحبة بين الزوج ونسائه، إذ لا يأتي قسم إحداهن إلا وهو في شوق لامراته وهي كذلك في اشتياق له<sup>(٤)</sup> .

١٢- في تعدد الزوجات إحسان لكثير من المسلمين الذين يلون أمر إناث كثيرات من بنات وأخوات وكذلك فيه إحسان لكثير من العوانس والمطلقات بزيادة فرص الزواج لهن .

(١) سورة الفرقان، آية (٥٤) .

(٢) انظر: إحسان العتيبي، أحكام التعدد في ضوء الكتاب والسنة، ص ٣٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .



١٣- في تعدد الزوجات نيل فضل كفالة يتيم وفرصة لإكرامه، والنبى ﷺ يقول: (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا، وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما) (١)، ففي تعدد الزوجات طرق لهذا الباب ومسارة لهذا الخير، فإذا تزوج الرجل بامرأة وفي حجرها أطفال أيتام فأنها فرصة عظيمة لاغتنام الأجر .

١٤- أن تعدد الزوجات سبب للغنى قال الله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢)، وقال ﷺ: (ثلاثة حق على الله عونهم، المجاهد في سبيل الله والمكاتب يريد الأداء والناكح يريد العفاف) (٣)، وقال رسول الله ﷺ: (تزوجوا النساء فإنهن يأتينكم بالمال) (٤) .

### المبحث الثالث : العدد المباح من الزوجات والحكمة فيه :

أباح الله للرجل أن يتزوج أربع زوجات، ولا يجوز الزيادة على هذا العدد بحال من الأحوال، يقول الله جل وعلا: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٥) .

وقد كان أهل الجاهلية يتزوجون بغير حد، ولما جاء تشريع الإسلام بتحديد أربع زوجات لكل رجل، بادر أصحاب النبي ﷺ الذين تحتهم أكثر من أربع إلى مفارقة ما زاد على الأربع استجابة لأمر الله ورسوله ﷺ، فقد روى قيس بن الحارث قال:

(١) أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب اللعان، حديث (٥٣٠٤) ٤١٣/٣، مسلم، الصحيح، كتاب الزهد، باب الإحسان إلى الأرملة، حديث (٢٩٨٣) ٢٢٨٥/٤ .

(٢) سورة النور، آية (٣٢) .

(٣) أخرجه الترمذي، السنن، كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في المجاهد، حديث (١٦٥٥) ٤٢/١٥٧، قال: أبو عيسى: هذا حديث حسن؛ النسائي النكاح، باب معونة الله الناكح،، حديث (٣٢١٨)، ٦١/٦ .

(٤) الحاكم، المستدرک، ١٦٠/٢ وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٥) سورة النساء، آية (٣) .

أسلمت وعندى ثمان نسوة فجئت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: اختر منهن أربعاً<sup>(١)</sup>.

وأسلم غيلان بن سلمة الثقفي وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يتخير منهن أربعاً<sup>(٢)</sup>.

وقد انعقد الإجماع على (أن نكاح الحر البالغ العاقل العفيف الصحيح غير المحجور والمسلم أربع حرائر مسلمات غير زوان صحائح فأقل حلال واتفقوا على أن نكاح أكثر من أربع زوجات لا يحل لأحد بعد رسول الله ﷺ)<sup>(٣)</sup>.

ومع انعقاد هذا الإجماع إلا أنه قد وجدت أقوال شاذة مخالفة للإجماع بجواز أن يجمع الإنسان في عصمته تسع زوجات وهي أقوال شاذة ضعيفة، قال القرطبي (واعلم أن هذا العدد مثنى وثلاث ورباع لا يدل على إباحة تسع كما قال من بعد فهمه عن الكتاب والسنة وأعرض عما كان عليه سلف الأمة وعضد ذلك بأن النبي ﷺ نكح تسعاً وجمع بينهن في عصمته؛ والذي صار إلى هذه الجهالة وقال هذه المقالة الرافضة وبعض أهل الظاهر... وهذا كله جهل باللسان والسنة ومخالفة لإجماع الأمة)<sup>(٤)</sup>.

#### المبحث الرابع : حكمة التحديد بأربع زوجات :

لا شك أن عقيدة المسلم تفرض عليه أن يسلم بكل ما جاء عن الله عز وجل

(١) أخرجه، بن ماجه، السنن، ك النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، حديث (١٩٥٢)، ١/٦٢٨.

(٢) أخرجه الترمذي، السنن، ك النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم .. حديث (١١٢٨)، ٣/٤٣٥؛ ابن ماجه في النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع ... حديث (١٩٥٣)، ١/٦٢٨.

(٣) ابن حزم، مراتب الإجماع، ص ٦٢-٦٣.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/١٣ وقد ناقش القرطبي هذه الأقوال الشاذة والضعيفة ورد عليها.

ورسوله سواء منه ما علم حكمته أو لم يعلم ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١) ولذلك لما سألت معاذة أم المؤمنين رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن الحكمة من كون المرأة الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة قالت لها (أحرورية أنت، قلت لست بحرورية ولكنني أسأل قالت : كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة) (٢) فعللت ذلك بأنه استجابة لأمر رسول الله ﷺ .

وهذا التسليم لا يتعارض مع محاولة المسلم الوقوف على بعض حكم الأمور التشريعية لأن الشريعة إنما جاءت لجلب المصالح ودرء المفاسد .

وقد اجتهد بعض العلماء في بيان الحكمة من تحديد جواز التعدد بأربع زوجات فهذا ابن القيم رحمه الله يقول : "وقصر عدد المنكوحات على أربع، وأباح ملك اليمين بغير حصر وهذا من تمام نعمته وكمال شريعته وموافقتها للحكمة والرحمة والمصلحة، فإن النكاح يراد للوطء وقضاء الوطر، ثم من الناس من يغلب عليه سلطان هذه الشهوة، فلا تندفع خاصته بواحدة، فأطلق له ثانية وثالثة ورابعة، وكان هذا العدد موافقاً لعدد طباعه وأركانه وعدد فصول سنته، ولرجوعه إلى الواحدة بعد صبر ثلاث عنها، والثلاث أول مراتب الجمع، وقد علق الشارع بها عدة أحكام، ورخص للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكه بمكة ثلاثاً، وأباح للمسافر أن يمسح على خفين ثلاثاً، وجعل حد الضيافة المستحبة أو الموجبة ثلاثاً، وأباح للمرأة أن تحد على غير زوجها ثلاثاً، فرحم الضرر بأن جعل غاية انقطاع زوجها عنها ثلاثاً ثم يعود فهذا محض الرحمة والحكمة والمصلحة" (٣) .

(١) سورة النور، آية (٥١) .

(٢) أخرجه البخاري في الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة حديث (٣٢١) / ١٢٠ .

(٣) إعلام الموقعين، ١٠٣ / ٢ .

وقال الشيخ الشنقيطي رحمه الله (وتحديد الزوجات بأربع تحديد من حكيم خبير، وهو أمر وسط بين القلة المفضية إلى تعطيل بعض منافع الرجل وبين الكثرة التي هي مظنة عدم القدرة بلوازم الزوجية للجميع)<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما سبق يمكن إجمال حكمة تعدد الزوجات فيما يلي :

- ١- أن التحديد بأربع زوجات متفق مع فصول السنة الأربعة.
  - ٢- أن التحديد متناسب مع بعض الإحصاءات المتعلقة بنسبة عدد الرجال إلى النساء وهي في الغالب (٤ : ١) .
  - ٣- وقيل أن التحديد يستهدف أصناف النساء ذات الدين وذات الجمال وذات المال وذات الحسب والنسب وكذلك أصناف النساء الطويلة والقصيرة والنحيفة والبدينة وكذلك أصناف النساء بالنسبة للون البيضاء والشفراء والصفراء والسمراء .
  - ٤- أن هذا التحديد يتفق مع الدورة الشهرية التي تستمر في الغالب أسبوعاً والشهر أربعة أسابيع .
- ومع هذه الأسباب الاجتهادية فإن القاعدة العامة في التحديد العددي أنه مجهول الحكمة، فأمر ذلك ومرده إلى الله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً<sup>(٢)</sup> .

#### المبحث الخامس : محل استحباب تعدد الزوجات :

النكاح بواحدة مما يختلف حكمه بحسب حال الشخص، فتارة يكون واجباً

(١) أضواء البيان، ٣/ ٣٨٠ .

(٢) انظر: عبد الناصر عطار، تعدد الزوجات ص ١٨٧، وما بعدها، محمد الزهراني نظرات في تعدد الزوجات، ص ٥٤ د. عبدالله الطيار، العدل في التعدد، ص ٤٠، عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة . ٢٨٩/٦ - ٢٩٠ .

وتارة يكون مندوباً وتارة يكون مكروهاً، فمن خاف على نفسه الوقوع في الزنا والحرام فيجب عليه النكاح في قول عامة الفقهاء؛ لأنه يجب عليه فعل ما يمتنع به عن الوقوع في الحرام<sup>(١)</sup>.

ومن له شهوة يأمن معها من الوقوع في المحظور فيستحب له النكاح وهو أولى من التخلي لنوافل العبادة وهو مروى عن أصحاب الرأي وظاهر قول الصحابة وفعلهم<sup>(٢)</sup>.

ومن لا شهوة له، إما لأنه لم يخلق له شهوة كالعنين أو من كانت له شهوة فذهبت بكبر أو مرض أو نحوه فقال ابن قدامة : فيه وجهان : أحدهما : يستحب له النكاح .

والثاني : التخلي له أفضل لأنه لا يحصل مصالح النكاح، ويمنع زوجته من التحسين بغيره، ويضربها، ويحبسها على نفسه ويعرض نفسه لواجبات وحقوق لعله لا يتمكن من القيام بها ويشتغل عن العلم بما لا فائدة فيه، والأخبار تحمل على من له شهوة<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال ذلك يمكننا أن نستنبط محل تعدد الزوجات حيث إن الحكم يرجع إلى حال الزوج وحاجته إلى الزواج وقدرته على تلبية حقوق الزواج وأما أصل حكمه فهو الإباحة كما سبق بشرط العدل وقدرته على إعفافهن وتحسينهن حتى لا يجلب الفساد إليهن، فالله لا يحب الفساد وأيضاً قدرته على نفقتهن والله يقول : ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ

(١) انظر: المغني ٣٤١/٩؛ ابن هبيرة، الإفصاح، ١١٠/٢، الزيلعي، تبين الحقائق، ٩٥/٢، ٩٦؛ الخطاب، مواهب الجليل، ٤٠٣/٣، البهوتي، كشف القناع، ٦/٥-٧، شرح منتهى الإرادات، ٢/٣؛ المرداوي، التنقيح، ص ٢١٣، ابن حجر، فتح الباري ٩/٩.

(٢) انظر: تبين الحقائق، ٩٥/٢؛ فتح القدير، ١٠٠/٣؛ مواهب الجليل، ٤٠٣/٣، تحفة المحتاج، ١٨٣/٧.

(٣) المغني، ٣٤٤٣٤٣/٩.

فَضْلُهُ (١).

وأما في حالة عدم تحقق العدل فيكون حكم التعدد محرماً، ويكون مكروهاً إن كان الزوج يغلب على ظنه ظلم إحدى الزوجات، ويكون التعدد فرضاً إذا كان الزوج متيقناً من الوقوع في الزنا والفاحشة إن لم يعدد .

وما أجمل ما قاله ابن العربي المالكي في محل استحباب التعدد " فإذا قدر الرجل من ماله ومن بنيته على نكاح أربع فليفعل، وإذا لم يحتمل ماله ولا بنيته في الباءة ذلك فليقتصر على ما يقدر عليه، ومعلوم أن كل من كانت عنده واحدة إنه إن نالها فحسن وإن قعد عنها هان ذلك عليها بخلاف أن يكون عنده أخرى فإنه إذا أمسك عنها اعتقدت أنه يتوافر للأخرى، فيقع النزاع وتذهب الألفة (٢) .

\*\*\*

## الفصل الأول

في التعريف بالعدل وحكمه وضوابطه

ومن يجب عليه ومن يستحقه

المبحث الأول: تعريف العدل في اللغة والاصطلاح :

العدل في اللغة : قال ابن فارس في معجمه ( العين والdal واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمضادين، أحدهما يدل على استواء والآخر يدل على اعوجاج، فالأول العدل بين الناس، المرضي المستوى على الطريقة، يقال هذا

(١) سورة النور، آية (٣٣) .

(٢) أحكام القرآن، ٣١٣/١ .

عدل، وهما عدل وتقول: هما عدلان أيضاً وهم عدول... والعدل: الحكم بالاستواء... والعدل نقيض الجور.

وأما الأصل الآخر: فيقال في الاعوجاج: عَدَلَ وانعدلَ أي: انعوج<sup>(١)</sup>.

وللعدل معنى آخر وهو: الانصاف، وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه<sup>(٢)</sup>.

**العدل اصطلاحاً:**

يختلف المعنى الاصطلاحي للعدل بين الزوجات بين الفقهاء وبناء على اختلافهم في بعض تطبيقاته، فبعض الحنفية يعرفونه بأنه: عدم الجور بين الزوجات لا بمعنى التسوية فإنها لا تلزم في النفقة عندهم مطلقاً<sup>(٣)</sup> وعند غيرهم يطلق ويراد به كما يقول ابن حجر (المراد بالعدل: التسوية بينهم بما يليق بكل منهن)<sup>(٤)</sup>.

ولذلك يمكن أن يعرف العدل بأنه: التسوية بينهم في الحقوق التي يمكن فيها المساواة، وإعطاء كل واحدة كفايتها وعدم هضم حقها فيما لا تجب معه التسوية.

### المبحث الثاني: ضابط العدل بين الزوجات:

من محاسن التشريع الإسلامي أنه لم يكلف المكلفين بالتشريعات إلا وفق الوسع والطاقة يقول تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٥)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ولذلك لم يطالب المعدد للزوجات إلا

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة (عدل)، ٤/ ٢٤٦.

(٢) المعجم الوسيط، مادة عدل، ٢/ ٥٨٨.

(٣) رد المحتار على الدر المختار، ٢/ ٣٩٨.

(٤) فتح الباري، ٩/ ٢٢٤.

(٥) سورة البقرة، آية (٢٨٦).

(٦) سورة التغابن، آية (١٦).

بالعدل المستطاع والمقدور عليه، ذلك أن حقيقة العدل بين الزوجات في كل شيء أمر غير مستطاع مهما اجتهد الإنسان ولذلك يقول الله عز وجل: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِغَلَّةِ﴾<sup>(١)</sup> والعدل المقدور عليه ضابطه تحقيق المساواة المادية بين الزوجات في المآكل والملبس والنفقة والسكن والمبيت.

وأما ميل الطبع بالحببة والمودة والجماع والحظ من القلب فلا تجب المساواة فيه، حيث وصف الله تعالى حال البشر وأنهم بحكم الخلق لا يملكون ميل قلوبهم إلى بعض دون بعض، تقول عائشة رضي الله عنها (كان رسول الله ﷺ يقسم بيننا فيعدل، ثم يقول: "اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك")<sup>(٢)</sup> قال مجاهد: لا تتعمدوا الإساءة بل الزموا التسوية في القسم والنفقة؛ لأن هذا مما يستطاع<sup>(٣)</sup> قال ابن قدامة: (لا نعلم بين أهل العلم في وجوب التسوية بين الزوجات في القسمة خلافاً وقد قال الله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٤)</sup> وليس مع الميل معروف<sup>(٥)</sup>. وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من كانت له امرأتان، فمال إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل)<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة النساء، آية (١٢٩)  
(٢) أخرجه أبو داود، السنن في النكاح في القسم بين النساء ح (٢١٣٤)، ٦٠١/٢؛ النسائي في عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه ح (٣٩٤٣)، ٦٤/٧؛ الترمذي في النكاح باب التسوية بين الزوجات ح (١١٤٠)، ٤٤٦/٣، ابن ماجه في النكاح، باب القسمة بين النساء، ح (١٩٧١)، ٦٣٤/١، ابن حبان، الإحسان، النكاح، باب القسم ح (٤١٩٢)، ٢٠٣/٦، الحاكم، المستدرک، ١٨٧/٢ وصححه البيهقي في السنن الكبرى في القسم والنشوز ٢٩٨/٧، قال ابن حجر في الفتح (رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم) ٣١٣/٩.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٦١/٥.

(٤) سورة النساء، آية (١٩).

(٥) المغني، ٢٣٥/١٠.

(٦) أخرجه: الترمذي، محمد بن عيسى السنن، حديث رقم ١١٤١، أبو داود، سليمان بن الأشعث في السنن، كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، حديث ٢١٣٣، ٦٠١/٢، ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، كتاب النكاح، باب القسم بين النساء، حديث (١٩٦٩)، ٦٣٣/١، ابن الجارود، المنتقى، حديث (٧٢٢)، ابن حبان، محمد البستي، الإجابة بترتيب صحيح ابن حبان، علاء الدين بن بلبان، حديث (٤٢٠٧)؛ الحاكم، محمد محمد بن عبد الله، المستدرک، النكاح ١٨٦/٢. بإسناد صحيح.



ولا شك أن الزوج أيضاً مطالب في جميع الأحوال التي يستطيع العدل فيها أو التي قد يتعذر العدل فيها أن ينوي النية الحسنة وحب الخير والإصلاح والتقوى أو العمل الصالح فالنية الحسنة والإحسان دعائم رئيسة لاستقامة الحال وصلاح المعيشة وتحقيق السعادة، لأن الإسلام يطالب المسلم بأن يقصد بجميع أعماله كلها وجه الله والدار الآخرة، يقول سبحانه : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (١) ويقول سبحانه بعد بيان أن العدل غير مستطاع : ﴿ وَإِنْ تَحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (٢) ويكون السبيل إلى تحقيق العدل المطلوب هو الإصلاح والتقوى لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٣).

والعدل في القسم يعني "توزيع الزمان على زوجاته" (٤) بحيث يمكث الزوج مع الزوجة في البيت ولوبلا مضاجعة أونوم" (٥) حيث يسوي بين زوجاته في ذلك فيقسم بينهما الليالي بالتساوي بأن يبيت عند كل واحدة وقتاً مساوياً للوقت الذي يبيت عند الأخريات يوماً أو أكثر .

### المبحث الثالث : حكم العدل بين الزوجات :

لا خلاف بين الفقهاء في أن العدل بين الزوجات واجب على الزوج في الجملة فيما يملكه الزوج ويقدر عليه كالقسم والمبيت وحسن العشرة وأما ما لا يملكه كالحبة والوطء وميل القلب ونحوه، فلا يجب عليه العدل في ذلك لأنه خارج عن

(١) سورة النساء، آية (١٢٧) .

(٢) سورة النساء، آية (١٢٧) .

(٣) سورة النساء، آية (١٢٩) .

(٤) الإقناع للحجاوي، ٢٤٤/٣ .

(٥) انظر: حاشيتا قليوبي وعمير، ١٩٩/٣ .

قدرته<sup>(١)</sup> والله عز وجل يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

والأدلة على وجوب العدل فيما يملك كثيرة، ومنها:

١- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، قال الكمال بن الهمام: "فاستفدنا أن حل الأربع مقيد بعدم خوف عدم العدل، وثبوت المنع عن أكثر من واحدة عند خوفه فعلم إيجابه عند تعددهن"<sup>(٤)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٥)</sup>.

ولا شك أن عدم العدل بين الزوجات مخالف لما أمر الله به من العشرة بالمعروف؛ لأنه ليس مع الميل معاشرة بالمعروف.

٣- قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

وجه الدلالة: أن الله عز وجل أمر بالعدل على سبيل العموم وبين أنه أقرب للتقوى فيكون العدل بين الزوجات واجباً لأنه أحد أفراد هذا العام.

٤- قول النبي ﷺ: "لأم سلمة لما تزوجها وأقام عندها ثلاثاً وكانت ثيباً (إنه ليس بك على أهلِكَ هوان وإن سبعت لك سبعت لنسائي)"<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، ١٠/٢٣٥؛ القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لاحكام القرآن، ١٢/٥.

(٢) سورة البقرة، آية (٢٨٦).

(٣) سورة النساء، آية (٣).

(٤) فتح القدير، ٣/٢٩٩.

(٥) سورة النساء، آية (١٩).

(٦) سورة النساء، آية (١٣٥).

(٧) سورة المائدة، آية (٨).

(٨) أخرجه الإمام مسلم، الصحيح، حديث رقم (١٤٦٠)، ٢/١٨٠٣.

٥- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ( من كانت له امرأتان فمال إلى إحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل ) (١) .

وأما دليل عدم وجوب العدل فيما لا يملك فما روته عائشة رضي الله عنها قالت : ( كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ثم يقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك ) (٢) .

والذي لا يملكه الزوج العدل المعنوي أو الأمر القلبي وهو الميل والحب لأنه ليس في وسع الإنسان ولا يدخل في حدود طاقته (٣) .

ولذلك نجد أن الله عز وجل أشار إلى ذلك بقوله : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ (٤) .

\* \* \*

(١) سبق تخريجه ص (٣٤) .

(٢) أخرجه أبو داود في النكاح، باب القسم، حديث (٢١٣٤)، ٦٠١/٢؛ النسائي في عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه، حديث (٣٩٤٣)، ٦٤/٧؛ الترمذي، النكاح، ما جاء في التوبة بين الضرائر، حديث (١١٤٠)، ٤٦/٣؛ ابن ماجه، النكاح، باب القسمة بين النساء، حديث (١٩٧١)، ٦٣٤/١؛ الحاكم، المستدرک، النكاح، ١٨٧/٢ وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي وقد ضعفه الألباني، إرواء الغليل، ٨٢-٨١/٢ .

(٣) انظر: وهبه الزحيلي، تعدد الزوجات، ص ١٣ .

(٤) سورة النساء، آية (١٢٩) .

## الفصل الثاني أحكام العدل في النفقة بين الزوجات

### المبحث الأول : تعريف النفقة لغة واصطلاحاً :

النفقة لغة : مشتقة من الإنفاق وهو الإخراج، ولا يستعمل إلا في خير، قال ابن فارس ( النون والفاء والقاف أصلان صحيحان يدل أحدهم على انقطاع شيء، والآخر على إخفائه واغماضه، ومتى حصل الكلام فيهما تقارباً .

فالأول : نفقت الدابة نفقاً : ماتت، ونفق السعر، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وأنفقوا : نفقت سوقهم، والنفقة لأنها تمضي لوجهها، ونفق الشيء : فني، وأنفق الرجل : افتقر وذهب ما عنده، قال ابن الأعرابي وفيه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لأَمْسِكُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾ (١)(٢) .

النفقة في الاصطلاح : عرفت النفقة في الاصطلاح بتعريفات متعددة حيث عرفها ابن عابدين بأنها : كفاية من يمونه من الطعام والكسوة والسكنى (٣) وعرفها الكمال بن الهمام بأنها : الإدرار على شيء بما فيه بقاؤه (٤)، وجاء في شرح حدود بن عرفة بأنها " ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف (٥) .

وقال الخطيب الشربيني بأن الحقوق المالية الواجبة بالزوجية سبعة الطعام والإدام

(١) سورة الإسراء، آية (١٠٠) .

(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة (نفق) .

(٣) الدر المختار، ٢ / ٨٨٦ .

(٤) فتح القدير، ٤ / ٣٧٨ .

(٥) أبو عبد الله الرصاع، ١ / ٤٢١ .

والكسوة وآلة التنظيف ومتاع البيت والسكنى وخادم إن كانت ممن تخدم<sup>(١)</sup>.  
وعرفها البهوتي بأنها ( كفاية من يمونه خبزاً وإداماً وكسوة وسكناً  
وتوابعها)<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال ما سبق يظهر أن المراد بالنفقة: ما يفرض للزوجة على زوجها من  
مال مقدر للطعام والكساء والسكنى، والحضانة ونحوها مما تقوم به الضروريات .

### المبحث الثاني : حكم نفقة الزوجة على زوجها وأدلة وجوبها :

لا خلاف بين الفقهاء بأنه يجب على الزوج نفقة زوجاته، قال ابن رشد :  
" واتفقوا على أن من حقوق الزوجة على الزوج النفقة والكسوة"<sup>(٣)</sup>، وقال ابن  
قدامة " نفقة الزوجة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع"<sup>(٤)</sup>، أما الكتاب فقول الله  
تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا  
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾<sup>(٥)</sup>، ومعنى قدر عليه أي ضيق عليه، ومنه قوله  
سبحانه : ﴿ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾<sup>(٦)</sup>، أي يوسع لمن يشاء، ويضيق  
على من يشاء؛ وقال تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا  
مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقال تعالى : ﴿ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَن أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ

(١) مغني المحتاج، ٤٢٦/٣ .

(٢) شرح المنتهى، ٣٤٣/٣ .

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد، ٤٠/٢ .

(٤) انظر: ابن قدامة، المغني .

(٥) سورة الطلاق، آية (٧) .

(٦) سورة الرعد، آية (٢٦) .

(٧) سورة الاحزاب، آية (٥٠) .

وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(١)</sup> والمولود له : هو الزوج، قال العمراني : ( وإنما نص على وجوب نفقة الزوجة حال الولادة ليدل على أن النفقة تجب لها حال اشتغالها عن الاستمتاع بالنفاس، لئلا يتوهم متوهم أنها لا تجب لها)<sup>(٢)</sup> .

وقال تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما السنة فيما رواه حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ما حق الزوجة ؟ قال : أن تطعمها إذا طعمت، وأن تكسوها إذا اكتسيت<sup>(٤)</sup> .

قال ابن القيم : ( في هذا إيجاب النفقة والكسوة لها وليس في ذلك حد معلوم وإنما هو على المعروف، وعلى قدر وسع الزوج وجدته، وإذا جعله النبي ﷺ حقاً لها فهو لازم للزوج حضر أو غاب)<sup>(٥)</sup> .

ومن السنة كذلك بما رواه جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ خطب الناس، فقال : ( اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)<sup>(٦)</sup> .

وكذلك من السنة ما أخرجه الشيخان أن هند بنت عتبة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله : أن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النفقة ما

(١) سورة البقرة، آية (٢٣٣) .

(٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي، ١١/ ١٨٥ .

(٣) سورة النساء، آية (٣٤) .

(٤) أخرجه، أبو داود في النكاح، باب حق المرأة على زوجها، حديث (٢١٤٢)؛ النسائي، السنن في عشرة النساء حديث (٩١٧١) وابن ماجه في آخر النكاح، حديث (١٨٥٠) .

(٥) تهذيب سنن أبي داود، ٣/ ٦٨٦٧ .

(٦) طرف من حديث جابر، رواه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ حديث (١٢١٨) .

يكفيني وولدي، فقال: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف<sup>(١)</sup>.

وأما الإجماع فيقول ابن قدامة: (فاتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين إلا الناشز منهن)<sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثالث : سبب وجوب النفقة وشروطه :

السبب في وجوب نفقة الزوجة على زوجها هو عقد الزواج الصحيح ووجوب احتباس الزوجة له قال ابن قدامة (وفيه ضرب من العبره، وهو أن المرأة محبوسة على الزوج يمنعها من التصرف والاكتساب، فلا بد من أن ينفق عليها، كالعبد مع سيده)<sup>(٣)</sup>.

وأما شروط وجوب النفقة فقد ذكر الجمهور أربعة شروط لوجوب نفقة الزوجة على زوجها :

١- أن تتمكن المرأة نفسها لزوجها تمكيناً تاماً إما بتسليم نفسها أو بإظهار استعدادها لتسليم نفسها إلى الزوج بحيث لا تمتنع عن الطلب، سواء دخل بها الزوج بالفعل أم لم يدخل، دعت الزوجة أو وليها إلى الدخول بها أم لم تدعه<sup>(٤)</sup>، واشتراط المالكية لوجوب النفقة قبل الدخول دعوة المرأة أو وليها المحجر الزوج إلى الدخول وأن تكون مطيقة للوطء، وأن يكون الزوج بالغاً، وأن لا يكون أحد الزوجين مشرفاً على الموت عند الدعوة إلى الدخول وأما بعد الدخول فاشتراطوا أن

(١) أخرجه البخاري في النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل .. حديث (٢٣١١)؛ ومسلم في الأقضية باب قضية هند حديث (١٧١٤).

(٢) المغني، ١١/٣٤٨.

(٣) المغني، ١١/٣٤٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع، ٤/١٨ وما بعدها، فتح القدير، ٣/٣٢٤؛ مغني المحتاج، ٣/٤٣٥، كشف القناع، ٥/٤٧٣.

يكون الزوج موسراً وأن لا تفوت الزوجة على زوجها حق الاحتباس بدون مسوغ شرعي، فلو فوتت ذلك على نفسها بالنشوز فلا نفقة لها<sup>(١)</sup>.

٢- أن تكون الزوجة كبيرة يمكن وطؤها، فإن كانت صغيرة لا تحتمل الوطء، فلا نفقة لها؛ لأن النفقة تجب بالتمكين من الاستمتاع، ولا يمكن تصور الوجوب مع تعذر الاستمتاع<sup>(٢)</sup>.

٣- أن يكون عقد الزواج صحيحاً فلو كان العقد فاسداً فلا نفقة على الزوج لأن العقد الفاسد يجب فسخه، ولا يمكن اعتبار الزوجة محبوسة لحق الزوج، ولأن التمكين لا يصح مع فساد عقد النكاح، وبناء عليه فلا تلزم النفقة. قال صاحب الدر المختار (فتجب - أي النفقة - للزوجة بنكاح صحيح، فلو بان فساده أو بطلانه رجع بما أخذته من النفقة)<sup>(٣)</sup>.

٤- ألا تفوت حق الزوج في احتباس الزوجة بدون مسوغ شرعي كالنشوز، أو بسبب من جهته، فإن الزوجة تستحق النفقة، وهذا لا خلاف بين الفقهاء فيه إلا أن المالكية يقولون بوجوب النفقة إذا كان فوات الاحتباس بأمر لا دخل لها فيه<sup>(٤)</sup>.

### المبحث الرابع : مقدار النفقة الواجبة على الزوج :

لا خلاف بين الفقهاء - كما سبق - أن نفقة الزوجة واجبة على زوجها وهذه النفقة تشمل الطعام والشراب واللباس والسكن كما قال تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٥)</sup>، ولقوله تعالى : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ

(١) انظر : جواهر الإكليل ١/٤٠٢؛ الشرح الصغير، ١/٤٨٠؛ الشرح الكبير للسوقي، ٢/٥٠٨.

(٢) انظر : المصادر السابقة والمرداوي، الإنصاف، ٩/٣٩٣.

(٣) الدر المختار، ٢/٦٤٤، المذهب، ٤/٥٩٩.

(٤) انظر : المصادر السابقة.

(٥) سورة البقرة، آية (٢٣٣).



حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ﴿١﴾، وكذلك لا خلاف بينهم في أن النفقة غير مقدرة بالنسبة للملبوس والمسكن وأن الواجب لها قدر كفايتها من اللباس، وكذلك تهئية السكن المنفرد لها واللائق بها مع اعتبار حالهما في العسر واليسار<sup>(٢)</sup> ولكن اختلفوا بعد ذلك في مقدار النفقة من الطعام إلى قولين :

**القول الأول:** أن النفقة تقدر بكفاية الزوجة وعلى هذا فإن مقدارها يختلف باختلاف من تجب لها النفقة وبهذا قال جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابلة<sup>(٣)</sup> .

**القول الثاني:** أن النفقة مقدرة بنفسها فهي على الزوج الموسر مدان من الطعام كل يوم ، وعلى المعسر مد واحد، وعلى المتوسط مد ونصف، والمعسر عندهم هو المسكين الذي يستحق أخذ الزكاة وهو من كان له كسب ولكن لا يكفيه، والواجب في جنس الطعام الذي تجب فيه هذه المقادير هو غالب قوت البلد أي بلد الزوجين من حنطة أو شعير أو تمر أو غيرهما، فإن اختلف قوت البلد ولا غالب فيه أو اختلف الغالب وجب ما هو اللائق والمناسب بالزوج . وبهذا قال الشافعية<sup>(٤)</sup> .

### الأدلة :

**أولاً :** أدلة الجمهور القائلون بأن النفقة مقدرة بالكفاية حيث استدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

١- فمن الكتاب استدلوا بقول الله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ

(١) سورة الطلاق، آية (٦) .

(٢) انظر: بداية المجتهد، ٤١/٢، فتح القدير، ٤/١٩٤-١٩٥، ابن شاس عقد الجواهر الثمينة، ٢/٢٩٨، حاشية الدسوقي، ٢/٢٠٩، البهوتي، شرح المنتهى، ٣/٢٤٤ .

(٣) انظر: مغني المحتاج، ٢/٤٢٦-٤٢٧، ٣/٤٣٢؛ المغني ١١/٣٤٩ .

(٤) انظر: المغني ١١/٣٤٩؛ بدائع الصنائع، ٤/٢٣، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي، ٢/٥٠٩؛ كشاف القناع، ٥/٤٦٠ .

## وَكَسَوْتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴿١﴾.

وجه الدلالة : أوجب الله تعالى النفقة مطلقة غير مقيدة بالتقدير، وأوجب هذه النفقة باسم الرزق، ورزق الإنسان كفايته في العرف والعادة، كرزق القاضي والمضارب .

٢- وأما من السنة فاستدلوا بما ثبت في الصحيح أن هنداً امرأة أبي سفيان قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي، فقال ﷺ : ( خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف ) .

وجه الدلالة : قالوا إن قول النبي ﷺ ( خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف ) (٢) نص في إيجاب النفقة على قدر الكفاية، فللزوجة أخذ ما يكفيها من غير تقدير .

٣- ومن السنة أيضاً قوله ﷺ : ( ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) (٣) .

وجه الدلالة : حيث حدد الرسول ﷺ قدر الرزق والكسوة بالمعروف، والمعروف يتحقق بالكفاية، حيث أن إيجاب أقل من ذلك ترك للمعروف، فيكون الواجب هو الكفاية (٤) .

٤- واستدلوا من جهة المعقول بأن سبب وجوب نفقة الزوجة كونها محبوسة لحق الزوج، ممنوعة من الكسب لحقه فكان وجوبها بطريق الكفاية، كنفقة القاضي والمضارب (٥) .

(١) سورة البقرة، آية (٢٣٣) .

(٢) أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل للمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها. حديث رقم (٥٣٦٤)، ٤٢٧/٣، مسلم، كتاب الأقضية، باب قضية هند، حديث (١٧١٤/٧)، ١٣٣٨/٣ .

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ( من حديث جابر الطويل، حديث (١٤٧)، ٨٨٦/٢ .

(٤) انظر: عبد الكريم زيدان، المفضل في أحكام المرأة، ١٩٤/٧ .

(٥) انظر: بداية الصنائع، ٢٣/٤ .

٥- واستدلوا كذلك بأن اعتبار نفقة الزوجات بالكفارات ومقاديرها وقياسها بها غير مسلم ؛ لأن تقدير الكفارات بمقادير معينة ليس العلة فيه لكونها نفقة واجبة، بل لكونها عبادة محضة لوجوبها على وجه الصدقة كالزكاة، وكانت مقدرة بنفسها كالزكاة، ونفقة الزوجة لم تجب على وجه الصدقة بل على وجه الكفاية كنفقة الأقارب (١) .

ثانياً : أدلة الشافعية القائلين بأن النفقة مقدرة :

استدلوا بالكتاب والمعقول :

١- فمن الكتاب استدلوا بقول الله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ (٢) .

ووجه الدلالة : أن الله تعالى فرق في النفقة بين الموسر والمعسر، ولم يبين ما يجب على كل واحد منهما فوجب تقديره بالاجتهاد، فقاسوه على كفارة الأذى في الحج وهي مدان على الموسر ومد واحد على المعسر، قياساً على كفارة الظهار وعلى متوسط الحال ما بينهما، وقياس النفقة على الإطعام في الكفارة إنه إطعام يجب بالشرع لسد جوعه (٣) .

٢- واستدلوا من جهة المعقول بأن النفقة وجبت للزوجة في مقابل الحبس عند المالكية وفي مقابل الملك عند الشافعية، فكانت مقدرة كالثمن في المبيع والمهر في النكاح، وهي مقدرة قياساً على تقدير الإطعام في الكفارات (٤) .

٣- استدلوا كذلك بأن عدم التقدير يؤدي إلى وقوع النزاع والخلاف بين

(١) انظر: المفصل، ١٩٣/٧ .

(٢) سورة الطلاق، آية (٧) .

(٣) انظر: مغني المحتاج، ٤٢٦/٣ ؛ أبو إسحاق الشيرازي، المذهب، ١٦٠/٢ .

(٤) انظر: علي الماوردي، الحاوي الكبير، ٤٢٣/١١ .

الزوجين؛ لأن الكفاية لا يمكن ضبطها<sup>(١)</sup>.

### القول الراجح :

عند النظر والتأمل والإمعان في أدلة الفريقين يترجح ما ذهب إليه الجمهور وذلك لقوة ما استدلووا به وسلامته من الاعتراض بخلاف أدلة الشافعية وذلك من الوجوه التالية :

١- أن حديث هند نص صريح في محل النزاع في إيجاب قدر الكفاية دون تحديد ولا حاجة للقياس مع وجود النص .

٢- أن استدلال الشافعية بالآية غير مسلم لأن فيها أمراً لمن كان عنده سعة بالإنفاق على قدر سعته مطلقاً دون تقييد بوزن أو كيل وتقييد المطلق بدون دليل لا يجوز، وقياسهم لا يصلح أن يكون مقيداً قال الكاساني (وأما الآية فهي حجة عليه لأن فيها أمر الذي عنده سعة بالإنفاق على قدر السعة مطلقاً عن التقدير بالوزن، فكان التقدير به تقييد المطلق، فلا يجوز إلا بدليل)<sup>(٢)</sup> .

٣- وأما استدلال الشافعية بأن النفقة إنما وجبت بدلاً في مقابل الحبس لمصلحة الزوج أو في مقابل الملك فغير مسلم بل نقول أنها وجبت جزاء على الحبس ولا يجوز أن تكون واجبة بمقابلة ملك النكاح لأن الملك لا أثر له لأنه قد قبل بعوض مرة وهو المهر فلا يقابل بعوض آخر إذا العوض الواحد لا يقابل بعوضين، بل وجبت لكونها محبوسة لحق الزوج ممنوعة من الكسب لحقه فكان وجوبها بطريق الكفاية<sup>(٣)</sup> .

٤- وأما قولهم بأن عدم التقدير يؤدي إلى النزاع فيناقش بأن المقدار غير مجهول

(١) انظر: مغني المحتاج، ٣/٤٢٦، بدائع الصنائع، ٤/٢٣ .

(٢) بدائع الصنائع، ٤/٢٣ .

(٣) انظر: المصدر السابق .

بل هو معلوم وهو قدر الكفاية للزوجة فلا يؤدي إلى النزاع .

٥- إن بعض فقهاء الشافعية قد أقر برجحان قول الجمهور حيث يقول الإمام النووي عند شرحه لحديث هند ( وهذا الحديث يرد على أصحابنا - أي الشافعية - بتقديرهم نفقة الزوجة بالإمداد قال الأذرعى : لا أعرف لإمامنا - أي محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه - سلفاً في التقدير بالإمداد ولولا الأدب لقلت : الصواب أنها - أي نفقة الزوجة - بالمعروف تأسيماً واتباعاً<sup>(١)</sup> .

### المبحث الخامس : التسوية بين الزوجات في النفقة :

لا خلاف بين الفقهاء على عدم وجوب التسوية بين الزوجات في المحبة والوطء، لما رواه أبو داود عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ويقول : "اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك"<sup>(٢)</sup> لأن هذه الأمور ليست في مقدور الزوج واستطاعته، فهو غير مكلف بها ولا مطالب بالعدل فيها بين زوجاته، هذا معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وذلك في المحبة والوطء وميل القلب .

كما انه لاخلاف بين الفقهاء على وجوب التسوية بين الزوجات في القسم في المبيت ولكنهم اختلفوا بعد ذلك فيما يتعلق بالنفقة أي : الطعام والشراب واللباس والسكنى ونحوها، هل الواجب عليه أن يسوي بينهما فيها؟ أم أن الواجب عليه أن ينفق على كل واحدة بما يكفيها، دون نظر واعتبار للتسوية فيها<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر: النووي، شرح صحيح مسلم، ٢٤٩/٦ ؛ مغني المحتاج ٤٢٦/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٣٣ ) من هذا البحث .

(٣) سورة النساء، آية (١٢٩) .

(٤) وانظر : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢٦١/٥، المغني، ٢٣٥/١٠؛ سعدى أبو حبيب، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ٨٨٥/٢ .

حيث انقسمت اجتهاداتهم في هذه المسألة إلى قولين :

**القول الأول :** أنه يجب على الزوج التسوية بين زوجاته في النفقة وبه قال الحنفية في أحد القولين وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول : ( وأما العدل في النفقة والكسوة فهو السنة أيضاً اقتداء بالنبي ﷺ ، فإنه كان يعدل بين أزواجه في النفقة ، كما كان يعدل في القسمة مع تنازع الناس في القسم ، هل كان واجباً عليه أو مستحباً له ، وتنازعوا إلى العدل في النفقة هل هو واجب أو مستحب ؟ ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة )<sup>(١)</sup> .

وقال الكاساني : ( فعليه العدل بينهما في حقوقهن من القسم والنفقة والكسوة وهو التسوية بينهما في ذلك ، حتى ولو كانت تحت امرأتان حرتان أو أمتان يجب عليه أن يعدل بينهما في المأكل والمشروب والملبوس والسكنى والبيتوتة )<sup>(٢)</sup> .

**القول الثاني :** أنه يجب على الزوج أن يوفي كل واحدة ما يكفيها من النفقة ولكن لا يجب عليه التسوية بين زوجاته في نفقاتهن وإن كان ذلك مستحباً وبه قال الحنفية في المفتي به عند المتأخرين وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة .

قال صاحب رد المحتار ( وأما على القول المفتي به من اعتبار حالهما فلا ، فإن إحداهما قد تكون غنية والأخرى فقيرة فلا يلزم التسوية بينهما مطلقاً في النفقة )<sup>(٣)</sup> .

وجاء في حاشية الدسوقي ( قال ابن عرفه وابن رشد : مذهب مالك وأصحابه أنه إن قام لكل واحدة بما يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من يشاء منهم بما شاء )<sup>(٤)</sup> .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، ٣٢ / ٢٧٠ .

(٢) بدائع الصنائع ، ٢ / ٣٣٢ .

(٣) رد المحتار ، ٢ / ٣٩٨ .

(٤) حاشية الدسوقي ، ٢ / ٣٣٩ .

وقال ابن حجر : ( فإن وفي لكل واحدة منهن كسوتها أو نفقتها والإيواء إليها لم يضره ما زاد على ذلك من ميل قلب أو تبرع بتحفه ) (١) .

وقال ابن قدامة : ( وليس عليه التسوية بين نسائه في النفقة والكسوة إذا قام بالواجب بكل واحدة منهن، قال أحمد في الرجل له امرأتان : له أن يفضل إحداهما على الأخرى في النفقة والشهوات والسكنى إذا كانت الأخرى ف كفاية، ويشترى لهذه أرفع من ثوب هذه وتكون تلك في كفاية ) (٢) .

### الأدلة :

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول القائلين بوجوب التسوية بين الزوجات في النفقة :

١- استدلو بالأدلة الدالة على وجوب العدل بين الزوجات مطلقاً والتحذير من الميل والظلم والجور والتي سبق عرضها (٣) ولم يرد فيها استثناء شيء من الميل فدل على وجوب العدل مطلقاً .

قال الصنعاني بعد أن ساق حديث ( من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل ) (٤)، قال ( الحديث دل على أنه يجب التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى إحداهن، وقد قال تعالى : ﴿ فلا تميلوا كل الميل ﴾ (٥)، والمراد : الميل في القسم والإنفاق لا في المحبة (٦) .

وقال الشوكاني : قوله : ( يميل لإحداهما ) فيه دليل على تحريم الميل إلى إحدى

(١) فتح الباري، ٩/ ٢٢٤ .

(٢) المغني، ١٠/ ٢٤٢ .

(٣) سبق تخريجه ص (٣٤) من هذا البحث .

(٤) سورة النساء، آية (١٢٩) .

(٥) سبل السلام، ٣/ ٣٤٠ .

(٦) نبيل الاوطار، ٦/ ٢١٦ .

الزوجتين دون الأخرى إذا كان ذلك في أمر يملكه الزوج كالقسمة والطعام والكسوة<sup>(١)</sup>.

٢- استدلووا بقول الله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: قال الكاساني: (والأصل فيه قول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾، عقيب قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، أي: إن خفتم ألا تعدلوا في القسم والنفقة في نكاح المثنى والثلاث والرابع، فواحدة، ندب سبحانه وتعالى إلى نكاح الواحدة عند خوف ترك العدل في الزيادة، وإنما يخاف على ترك الواجب، فدل على أن العدل بينهن في القسم والنفقة واجب، وإليه أشار في آخر الآية بقوله: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا﴾، أي: تجوروا، والجور حرام، فكان العدل واجباً ضرورة<sup>(٣)</sup>.

٣- الاقتداء والتأسي برسول الله ﷺ فإنه كان يعدل بين أزواجه في التفقه كما كان يعدل في القسمة<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: أدلة القائلين بعدم وجوب التسوية بين الزوجات في النفقة:

استدلووا بالسنة والمعقول:

١- أما السنة فاستدلووا بحديث عائشة رضي الله عنها: أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بذلك مرضاة رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup>.

(١) نيل الأوطار، ٦/٢١٦

(٢) سورة النساء، آية (٣).

(٣) بدائع الصنائع، ٢/٣٣٢.

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٣٠/٢٧٠.

(٥) أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة، حديث (٢٤٤١)، ٤/١٨٩١،

وأخرجه البخاري بمعناه، كتاب الهبة، باب من أهدى إلى صاحبه، حديث (٢٥٨٠)، ٢/٢٣٠.



٢- واستدلوا كذلك بحديث عائشة رضي الله عنها: أن نساء رسول الله ﷺ كن حزبن، فحزب منه عائشة وحفصة وصفية وسودة والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ، وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله ﷺ عائشة، فإذا كان عند أحدهم هدية يريد أن يهديها إلى رسول الله ﷺ أخرها، حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت عائشة . فكلّم حزب أم سلمة فقلن لها: كلمي رسول الله ﷺ يكلم الناس فيقول: من أراد أن يهدي إلى رسول الله ﷺ هدية فليهدّها حيث كان في بيوت نسائه، فكلّمته أم سلمة بما قلن، فلم يقل لها شيئاً، فسألنها فقالت: ما قال لي شيئاً، فقلن لها: فكلّميه، قالت: فكلّمته حين دار إليها أيضاً، فلم يقل لها شيئاً، فسألنها فقالت: ما قال لي شيئاً، فقلن لها: فكلّميه حتى يكلمك . فدار إليها فكلّمته فقال لها: لا تؤذيني في عائشة، فإن الوحي لم يأتيني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة، قالت: أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله (١).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث: قال ابن حجر (وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة، وأنه لا حرج على المرء في إثارة بعض نسائه بالتحف، وإنما اللازم العدل في المبيت والنفقة ونحو ذلك من الأمور اللازمة).

٣- واستدلوا من جهة المعقول بأن التسوية بين الزوجات في النفقة والشهوات والكسوة مما يشق ويوقع في الحرج ولو كان واجباً لم يمكن الزوج من القيام به ألا بحرج مشقة، فسقط وجوبه كالتسوية في الوطء (٢).

### القول الراجح:

بعد التأمل والتمعن في أدلة الفريقين يترجح - والله اعلم - قول القائلين بوجوب التسوية بين الزوجات في النفقات وذلك للأمور التالية:

(١) أخرجه البخاري، الصحيح، كتاب الهبة، باب من أهدى إلى صاحبه ونحرى بعض نسائه، حديث (٢٥٨١)، ٢/٢٣١.

(٢) انظر: المغني، ١١/٢٤٢.

أولاً : قوة أدلة القائلين بوجوب العدل بين الزوجات في النفقات وخاصة الأدلة العامة الدالة على وجوب العدل والتحذير من الجور والظلم والميل والحيث ولا مخصص لهذه الأدلة إلا ما استثناه الدليل فيما يتعلق بالحببة القلبية وما يتبعها من المودة والوطة، مما لا يستطيع الإنسان أن يحقق العدل فيه . وإن كان مطالباً بحد الاستطاعة من ذلك، ولذلك يقول ابن تيمية : ( ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة )<sup>(١)</sup> .

ثانياً : أن الأدلة التي استدل بها القائلون بعدم وجوب التسوية غير صريحة في محل النزاع، وعلى التسليم بأنها في محل النزاع يمكن الجواب عليها بالمناقشات التالية :

أ/ أما حديث عائشة ( أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يومها فقد اعترض عليه ابن المنير ورده، جاء في الفتح تعقيباً على هذا الحديث ( وتعقبه ابن المنير: بأن النبي ﷺ لم يفعل ذلك وإنما فعله الذين أهدوا له، وهم باختيارهم في ذلك، وإنما لم يمنعهم النبي ﷺ لأنه ليس في كمال الأخلاق أن يتعرض الرجل إلى الناس يمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية .

وأيضاً : فالذي يهدي لأجل عائشة، كأنه ملك الهدية بشرط، والتملك يتبع فيه تحجير المالك مع أن الذي يظهر أن النبي ﷺ كان يشركهن في ذلك، وإنما وقعت المنافسة لكون العطية تصل إليهن من بيت عائشة )<sup>(٢)</sup> .

ب / وأما استدلالهم بأن العدل في النفقة يترتب عليه مشقة توقع في الحرج فلم يكن واجباً فيرد عليه من وجهين :

١- بأن الرجل إذا تحرى وسعى إلى العدل، لا يضره بعد ذلك ما خرج عن طاقته

(١) مجموع الفتاوى : ٢٧٠/٣٠ .

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٥/٢٤٦؛ انظر: العيني، عمدة القاري، ٤٠/١١ .

ووسعه، لقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(٢)</sup>، وأيضاً هذا هو عين المفهوم من قول عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ويقول ( اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك )<sup>(٣)</sup> والتسوية بين الزوجات في النفقة والسكنى مما يملكه المرء كما يملك التسوية في المبيت فيندرج تحت المأمور الممكن .

٢- أن وقوع المشقة على الزوج لا تسقط حق الغير في العدل وإنما المخرج بذل الوسع في تحقيق العدل وطلب الإبراء من صاحب الحق فيما يبدو من تقصير في أداء حقوقه، لا إسقاطه من عند نفسه دون إبراء صاحب الحق .

\* \* \*

### الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تزيد المكرمات والهدايا، والصلاة والسلام على نبينا محمد خير من عدد الزوجات، وحق العدل بينهن على أعلى الدرجات والمستويات، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

فبعد اكتمال دراسة العدل في النفقات بين الزوجات بفضل من الله ومنة توصلت إلى النتائج الآتية :

١ . الأصل في حكم تعدد الزوجات الإباحة، حيث إن الله سبحانه وتعالى أباح التعدد بشرط العدل، فكان الأصل في التعدد هو الإباحة .

(١) سورة التغابن، آية (١٦) .

(٢) سورة البقرة، آية (٢٨٦) .

(٣) سبق تخريجه .

٢ . أفاض العلماء في الحديث عن أسرار وحكم مشروعية تعدد الزوجات والتي يمكن إجمال بعضها في النقاط الآتية :

\* فيه مزيد إعفاف وإحصان لكل من الزوج ومن يتزوج بهن وفيه مزيد أجر وثواب .

\* التأسى برسول الله ﷺ لمن قوي على العدل والقدرة على تكاليفه .

\* سبب من أسباب كثرة الذرية وزيادة النسل .

\* أن الله أجرى العادة بأن الرجال أقل عدداً من النساء في أقطار الدنيا، وأكثر تعرضاً لأسباب الموت منهن في جميع ميادين الحياة، فلو قصر الرجل على واحدة لبقى عدد ضخم من النساء محروماً من الأزواج .

\* وجود العقم عند المرأة أو العيب الجنسي مما يمنع الاستمتاع، فيمسك الرجل هذه الزوجة لرعايتها والتزوج بأخرى لتحقيق مقاصد النكاح من الاستمتاع .

\* شدة الرغبة الجنسية أو الشبق بحيث لا تكفيه واحدة ويحتاج إلى أخرى للإحصان والاستعفاف .

\* سبب للصلة والارتباط بين الناس .

\* في تعدد الزوجات نيل فضل كفالة يتيم وفرصة لإكرامه .

٣ . التحديد بأربع زوجات من تمام نعمته وكمال شريعته وموافقتها للحكمة والرحمة المصلحة، فإن النكاح يراد للوطء وقضاء الوطر، ثم من الناس من يغلب عليه سلطان هذه الشهوة، فلا تندفع خاصة بواحدة، فأطلق له ثانية وثالثة ورابعة، وكان هذا العدد موافقاً لعدد طباعه وأركانه وعدد فصول سنته، ولرجوعه إلى الواحدة بعد صبر ثلاث عنها، والثلاث أول مراتب الجمع فرحم الضرر بأن تجعل غاية انقطاع زوجها عنها ثلاثاً ثم يعود فهذا محض الرحمة والحكمة و

## المصلحة .

٤ . محل تعدد الزوجات يرجع إلى حال الزوج وحاجته إلى الزواج وقدرته على تلبية حقوق الزواج وأما أصل حكمه فهو الإباحة كما سبق بشرط العدل وقدرته على إعفافهن وتحصينهن حتى لا يجلب الفساد إليهن، فالله لا يحب الفساد وأيضاً قدرته على نفقتهن .

٥ . العدل المقدر عليه ضابطه تحقيق المساواة الممكنة بين الزوجات في المآكل والملبس والسكن والمبيت وأما ميل الطبع بالمحبة والمودة والجماع والحظ من القلب فلا تجب المساواة فيه .

٦ . لا خلاف بين الفقهاء في أن العدل بين الزوجات واجب على الزوج في الجملة فيما يملكه الزوج ويقدر عليه .

٧ . لا خلاف بين الفقهاء بأنه يجب على الزوج نفقة زوجاته .

٨ . السبب في وجوب نفقة الزوجة على زوجها هو عقد الزواج الصحيح ووجوب احتباس الزوجة له .

٩ . القول الراجح في مقدار النفقة الواجبة على الزوج لزوجاته قدر كفايتهن بالمعروف .

١٠ - القول الراجح في حكم التسوية بين الزوجات في القدر الزائد على نفقتهن الوجوب . والله تعالى أعلم .

\*\*\*

## قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- أحكام التعدد في ضوء الكتاب والسنة  
إحسان محمد العتيبي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، شركة مطابع الارز، ١٤١٨هـ -  
١٩٩٧ م .
- ارواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل  
الألباني، محمد ناصر الدين ، لطبعة الثانية ، بيروت : المكتب  
الإسلامي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- أضواء البيان  
محمد الأمين الشنقيطي، الطبعة ( بدون ) معلومات النشر ( بدون ) .
- أعلام الموقعين عند رب العالمين  
محمد بن أبي بكر ( ابن القيم ) ، راجعه : طه عبد الرؤوف ، بيروت : دار الجيل .
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان  
ابن حبان، محمد البستي . الطبعة الأولى . ترتيب علي الفارسي . بيروت :  
دار الكتب، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- الإفصاح عن معاني الصحاح  
ابن هبيرة ، يحيى بن محمد ، الطبعة ( بدون ) ، الرياض المؤسسة السعيدية .
- الإقناع في فقه الإمام أحمد  
الحجاوي ، شرف الدين بن موسى ، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة .
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد

المرداوي ، عل بن سليمان ، الطبعة الثانية ، تحقيق : محمد الفقي ، بيروت :  
دار إحياء التراث العربي ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .

#### - بدايية المجتهد ونهاية المقتصد

ابن رشد ، محمد بن أحمد ، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الفكر .

#### - البيان في مذهب الإمام الشافعي

يحيى العمراني الشافعي ، تحقيق : قاسم النوري ، الطبعة : الأولى ، بيروت : دار  
المنهاج ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .

#### - التاج والإكليل لمختصر خليل

محمد بن يوسف المواق ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ -  
١٩٧٨ م .

#### - تبين الحقائق

الزيلعي ، عثمان بن علي ، ، الطبعة (بدون) ، باكستان : المكتبة الإمدادية ،  
التاريخ ، بدون) .

#### - تحفة المحتاج بهامش حواشي الشرواني والعبادي

الهيثمي ، أحمد بن حجر ، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار الفكر .

#### - تعدد الزوجات

الزحيلي ، وهبة ، الطبعة الأولى ، دمشق : دار المكتبي ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .

#### - تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية

العطار عبدالناصر توفيق ، الطبعة الخامسة ، القاهرة : مؤسسة البستاني  
للطباعة .

- التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع

المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان .. الطبعة [بدون] . مصر :  
المكتبة السلفية، التاريخ [بدون] .

- تهذيب سنن أبي داوود وإيضاح مشكلاته

ابن القيم ، محمد بن أبي بكر بن أيوب ، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار  
المعرفة .

- الجامع لأحكام القرآن

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ، الطبعة الثالثة . بيروت :  
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

- جامع البيان عن تأويل القرآن

الطبري ، محمد بن جرير ، الطبعة الثانية ، تحقيق : محمود شاكر وأحمد  
شاكر ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

- جواهر الإكليل

الأبي ، صالح بن عبد السميع ، الطبعة (بدون) ، بيروت : دار المعرفة .

- حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار

ابن عابدين، محمد أمين .. الطبعة الثانية . بيروت : دار الفكر، ١٣٩٩هـ .

- حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين

قليوبي، شهاب الدين ، الطبعة [بدون] . مصر : دار إحياء الكتب العربية،  
التاريخ [بدون] .

- الحاوي الكبير في في فقه مذهب الإمام الشافعي



الماوردي ، علي بن محمد البصري ، تحقيق : علي محمد معوض . و عادل أحمد ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- الدر المختار شرح تنوير الأبصار مطبوع مع حاشية رد المختار

الحصكفي ، محمد علاء الدين بن علي بن محمد . الطبعة [بدون] . بيروت : دار الفكر ، التاريخ [بدون] .

- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام

الصنعاني ، محمد بن إسماعيل .. الطبعة الرابعة . مصر : المكتبة التجارية ، التاريخ [بدون] .

- سنن ابن ماجه

محمد بن يزيد ، الطبعة (بدون) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .

- سنن أبي داود

سليمان بن الأشعث ، الطبعة الأولى . تعليق : عزت الدعاسي وعادل السيد ، بيروت ، دار الحديث ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

- السنن الكبرى

البيهقي ، أحمد بن حسين بن علي . الطبعة [بدون] . بيروت : دار المعرفة ، التاريخ [بدون] .

- سنن الترمذي

محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر وآخرون ؛ الطبعة (بدون) بيروت : دار الفكر .

- سنن النسائي

أحمد بن شعيب بن علي، الطبعة الأولى، بيروت: دار البشائر الإسلامية،  
١٤٠٦هـ - ١٩٥٤م .

- الشرح الصغير بهامش بلغة السالك لأقرب المسالك

الصاوي، الطبعة الأخيرة . مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٢هـ/  
١٩٥٢م .

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

الدسوقي، شمس الدين محمد عرفة الدسوقي . الطبعة [بدون] . بيروت: دار  
الفكر، التاريخ [بدون] .

- شرح حدود بن عرفة

الرصاص، محمد الأنصاري التونسي . الطبعة الأولى . تونس: المطبعة  
التونسية، ١٣٥٠هـ .

- شرح صحيح مسلم

محي الدين النووي، تحقيق: عصام الصبايطي وآخرون، الطبعة الأولى، القاهرة:  
دار أبي حيان، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

- شرح منتهى الإرادات المسمى: دقائق أولي النهى، لشرح المنتهى

الطبعة الثانية . بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٢ / ١٩٨٢م .  
البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس . الطبعة [بدون] . بيروت: دار الفكر،  
التاريخ [بدون] .

- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان

ابن حبان، محمد البستي . الطبعة الأولى . ترتيب علي الفارسي . بيروت : دار الكتب، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

#### - صحيح البخاري

محمد بن إسماعيل البخاري، عناية : محي الدين الخطيب، الطبعة (الأولى) القاهرة: المكتبة السلفية، ١٤٠٠هـ .

#### - صحيح ابن خزيمة .

محمد بن إسحاق النيسابوري، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد الأعظمي . بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

#### - صحيح مسلم

النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري . الطبعة [بدون] . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي . بيروت: دار إحياء التراث العربي، التاريخ [بدون] .

#### - العدل في التعدد

عبد الله بن محمد الطيار، الطبعة الأولى ، الرياض : دار العاصمة ، التاريخ : ١٤١٣هـ .

#### - عقد الجواهر الثمينة

ابن شاس جلال الدين عبد الله، الطبعة الاولى ، تحقيق : محمد ابو الاجفان وآخرون، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

#### - عمدة القارئ شرح صحيح البخاري

محمود العيني، الطبعة الأولى، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م .

- فتاوى علماء البلد الحرام

خالد بن عبد الرحمن بن جريس ، الطبعة الاولى، الرياض : ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

- فتح الباري شرح صحيح البخاري

أحمد بن علي بن حجر، الطبعة الأولى، القاهرة : دار أبي حيان، ١٤١٦ هـ -

١٩٩٦ م .

- فتح القدير

كمال الدين محمد، الطبعة (بدون)، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

- كشف القناع عن متن الإقناع

منصور البهوتي، ط (بدون)، بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية

أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، جمع : عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد،

القاهرة : إدارة المساحة العسكرية، ١٤٠٤ هـ .

- مراتب الاجماع

ابن حزم، علي بن احمد، الطبعة (بدون) بيروت : دار الكتب العلمية

- المستدرك على الصحيحين .

محمد بن عبد الله الحاكم، بيروت : دار المعرفة، التاريخ : بدون .

- المسند .

أحمد بن حنبل، الطبعة الثانية، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ /

١٩٧٨ م .

- المعجم الوسيط

مجمع اللغة العربية بمصر و الطبعة الثانية، اخراج : ابراهيم انيس وآخرون .  
مصر: مطابع المعارف ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

#### - معجم مقاييس اللغة

ابن فارس، احمد بن زكريا، الطبعة ( بون ) بيروت : دار الفكر، ١٣٩٩هـ  
١٩٧٩م / .

#### - المغني

عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة  
الأولى، القاهرة : دار هجر للطباعة، ١٤٠٦هـ .

#### - مغني المحتاج

محمد الخطيب الشربيني، الطبعة ( بدون )، بيروت : دار إحياء التراث .

#### - المفصل في أحكام المرأة

زيدان عبد الكريم، الطبعة الاولى، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ  
١٩٩٣م / .

#### - المذهب في فقه الإمام الشافعي

إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: محمد الزحيلي، الطبعة الأولى، بيروت : دار  
القلم، ١٤١٢هـ .

#### - مواهب الجليل

محمد الخطاب، الطبعة الثانية، بيروت : دار الفكر، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .

#### - موسوعة الإجماع

سعدي أبو جيب، الطبعة ( بدون )، قطر: دار إحياء التراث

الإسلامي، ١٤٠٦ هـ.

- نظرات في تعدد الزوجات

محمد مسفر الزهراني، الطبعة الاولى، ١٤٠٦ / ١٩٩٦ م.

- نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار

الشوكانى، محمد بن علي، الطبعة (بدون)، بيروت : دار الكتب العلمية،

التاريخ (بدون) .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات